٤٠ ألف يتيم بدمشق

الحكومة لا تقدم لدور رعاية الأيتام المازوت والغاز بالسعر المدعوم

قبول الأيتام حسب الطلبات المقدمة من الأوصياء الشرعيين وعلى ضوء الدراسة الاجتماعية والقدرة الاستيعابية

| فادي بك الشريف

طالبت الجمعيات العاملة في مجال رعاية الأيتام بدمشق بضرورة عودة الدعم الحكومي لحوامل الطاقة ومعاملتهم بشكل خاص نظراً للدور الاجتماعي الذي تقوم به، مؤكدين عدم حصولهم على مادة مازوت التدفئة خلال موسم الشتاء، مع وجود معاناة تأمين مواد الغاز والبنزين، وأن وجدت فيحصلون عليها بتكلفة تتجاوز الـ١٢٦٠٠ ليرة للمازوت، و٨٠ ألف ليرة لأسطوانة الغاز.

وأكد عدد من مديري دور الأيتام والمعنيين فيها، ممن تواصلت معهم «الوطن»، وجود صعوبات على صعيد التمويل وتأمين المحروقات والخبز نظراً لعدم تقديمها بالسعر المدعوم، بما فيه غلاء الأسعار وقلة المدرسين الأكفياء، منوهين بضرورة تقديم الدعم الكافي لكل الجمعيات للقيام بأنشطتها ومبادراتها ودورها المطلوب على أكمل وجه.

الإحصائيات الرسمية التي حصلت عليها «الوطن»، تؤكد وجود نحو ٤٠ يتيماً مقيماً في دور الأيتام إضافة إلى الأيتام ممن يتم رعايتهم خارجها، مع التأكيد على أن النسبة الأكبر من الأيتام هم في جمعية التميز.

وفي تصريحات لـ«الوطن» أكد المدير التنفيذي لدار ميتم سيد قريش عبد المنعم الصباغ أن الدار يتكفل بـ٨٢٠ يتيماً مقيماً داخل الدار ومكفول خارجها، علماً أن هناك استمراراً بالدعم لعدد من الأيتام ممن حصلوا على مقعد في الجامعة.

وقال الصباغ: يتم القبول حسب الطلبات المقدمة من الأوصياء الشرعيين وعلى ضوء الدراسة الاجتماعية لليتيم وأسرته في مكان سكنه.

ونوه بالقيام بعدة مبادرات خلال شهر رمضان على صعيد تسليم رواتب للمستفيدين من مشروع كفالة اليتيم الخارجية الشهرية المطبق للأيتام ومن في حكمهم، وعددهم حالياً (٧٠٦) مستفيدين، مشيراً إلى توزيع كسوة العيد لـ(٧٧١) مستفيداً وهم (الطلاب الأيتام المقيمون داخلياً وعددهم حالياً (٦٥ مقيماً، وللأيتام المكفولين خارجياً وعددهم (٧٧١)، إضافة إلى توزيع سلل غذائية على أسر الطلاب الأيتام المقيمين داخلياً، وتقديم وجبات السحور والفطور للطلاب الأيتام المقيمين داخلياً.

وأكد أن مصادر التمويل من عائدات استثمار العقارات التابعة ملكيتها للمؤسسة وتبرعات أهل الخير المادية والعينية، مطالباً بضرورة تقديم دعم كاف فيما يخص حوامل الطاقة.

وعن الخدمات المقدمة لفت الصباغ إلى القيام بكفالة ورعاية الأيتام ومن في حكمهم، من خلال تقديم الخدمات والمساعدات المتنوعة لهم وفق برنامج كفالة اليتيم الخارجية الشهرية، وبرنامج كفالة اليتيم في الإقامة الداخلية، والمساعدات الشهرية لطلاب الجامعة وبعض طلاب الثانوي ممن تجاوزوا سن الثامنة عشرة من عمرهم المستمرين في دراستهم، بما فيه تأمين رواتب شهرية تبدأ من مبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية وتصل إلى ٣٠٠ ألف حسب عدد الأيتام في الأسرة الواحدة.

مع التنويه إلى أن هذه المبالغ بازدياد دائم تماشياً مع التضخم الاقتصادي الحاصل، ناهيك عن تأمين لباس مدرسي وقرطاسية وحقيبة مدرسية ومنحهم عيديات ومبالغ مالية في المناسبات، ومنح المتفوقين منهم مكافآت مالية في حفلات تكريم، وتأمين الرعاية الصحية اللازمة وإجراء عمليات جراحية حسب الحاجة الصحية.

> سل غذائية وتأمين كسوة العيد وكفالة تعليم الأيتام فوق الـ١٨ عاماً

وحول برنامج كفالة اليتيم في الإقامة الداخلية، أضاف: تقوم المؤسسة بكفالة الطلاب الأيتام ومن في حكمهم من الأسر الفقيرة في المجتمع لفئات الطلاب الذكور من المرحلة الإعدادية وتقدم لهم كل الخدمات اللازمة على صعيد تأمين الإقامة في مبنى المؤسسة المجهّز بقاعات دراسة ومهاجع نوم نظيفة وصحية.

وتابع: لا يوجد لدينا توجه أو دراسة لإحداث دور جديدة، وعدد الأمهات يصل إلى ٤ أمهات ومرشدة نفسية وسلوكية.

من جانبها أكدت المديرة التنفيذية لجمعية المبرة النسائية للتنمية الاجتماعية وكفالة الأيتام رنا البابا أن الدار ترعى ١٠١٩ يتيماً داخلياً وخارجياً ممن تنطبق عليهم شروط الدار.

وأكدت القيام بمبادرات في رمضان، مع تقديم خدمات الإطعام والتربية النفسية والجسدية، منوهةً إلى بعض المشكلات في العمل منها نفسية ناتجة عن ظروفهم الأسرية.

كما لفتت إلى تعليم اليتيمات من خلال تسجيلهن بالمدارس، مع متابعة نتائجهن وتشجيعهن على التفوق، والتواصل مع المدارس، ذاكرة أنه لا يوجد حالياً توجه أو دراسة لإحداث دور جديدة.

كما أشار رئيس مجلس إدارة جمعية القديس غريغوريوس الأرثوذكسية لتربية الأيتام ورعاية المسنين نبيل مدري إلى أن الدار ترعى ٢٥ يتيماً، حيث يتم استقبال الأيتام سنوياً حسب قدرتها على الاستيعاب، منوهاً إلى تقديم عدد من المبادرات خلال رمضان مع متابعة تقديم الدعم للأيتام ممن تجاوزت أعمارهم الـ١٨ عاماً على صعيد تحصيلهم العلمي مع إمكانية بقائهم في الدار إلى حين التخرج، ناهيك عن تأمين جميع مستلزمات معيشة الأيتام من مأوى ومأكل ومشرب وتعليم وصحة، علماً أن مصادر التمويل للدار من التبرعات والاشتراكات والهبات.

وقال أمين سر جمعية ارتقاء لرعاية الأيتام عمر ديب: يقدر عدد الأيتام الخارجيين ممن يتم رعايتهم بـ٢١٤ يتيماً تقدم لهم كفالة مالية ودراسية، منوهاً إلى القيام بمبادرة خلال عيد الفطر تحت عنوان «فرحة عيد»، ناهيك عن القيام بعدة مبادرات خلال رمضان.

أما جمعية القديس بند لايمون لليتامى فتستقبل الأيتام سنوياً حسب قدرتها على الاستيعاب، على حين تستقبل جمعية العودة الخيرية /دار الشهيد عز الدين القسام /١٢٠/ يتيماً ويتيمة مع القيام بعدة مبادرات خلال رمضان.

وتستقبل جمعية الأنصار الخيرية / دار الرحمة /٢٧٠/ يتيماً، وكفالة الأيتام تعليمياً ممن تجاوزت أعمارهم الـ١٨ عاماً.

مشاكل الأمبيرات في المقدمة وقضايا التموين «جدلية»

«ثقافة الشكوى» غائبة في رمضان حلب

| حلب- خالد زنكلو

«لا ضرر ولا ضرار»، نحن في شهر رمضان، يقول الطالب الجامعي محمد رداً على مطالبته من زملائه في كلية الاقتصاد بتقديم شكوى إلى الجهات المعنية بحق سائقي السرافيس الذين يعمدون إلى تجزئة الخطوط ولا يوصلونه إلى حارته في حي صلاح الدين.

ويمتنع الموظف الحكومي زكريا عن تقديم شكوى ضد صاحب مولدة الأمبير في حيه حلب الجديدة شمالي «كرمى للشهر الفضيل»، رغم ابتزازه للمشتركين في الخدمة لديه عن طريق عدم التزامه بمواعيد التشغيل ولا بالتسعيرة التي يتقاضاها نظراؤه في الحي ذاته.

ويشارك زكريا في الرأي جاره السمان، بقوله لـ«الوطن»: «حط على الجرح ملح»، لكن ليس حرمة لشهر الصوم لكن لأنه «لا فائدة من تقديم أي شكوى، لأن أصحاب مولدات الأمبير هم أصحاب نفوذ أو يشاركون متنفذين»، دليله إلى ذلك معاناة صهره في حي الفرقان «الذي أخطر الجهات المعنية مراراً بتجاوزات صاحب المولدة من دون نتيجة».

والحال أن الكثير من المتضررين من سوء الخدمات المقدمة استغاثوا «هضم حقوقهم» وترفعوا عن تقديم شكاوى بحق المستفيدين من التعديات على حقوقهم المشروعة، لغياب أو تهميش «ثقافة الشكوى»، خيط وصل المتضررين مع الجهات الحكومية، التي دونها يستشري الفساد ويصعب ضبطه وملاحقة المتجاوزين على القانون.

ويزداد الطين بلة في شهر الصيام بامتناع أصحاب الحقوق والشكاوى من تقديمها إلى الجهات ذات العلاقة، بزعم أن ذلك يسيء إلى روحانية شهر الخير، ولذلك يدفع الجشع ببائعي المواد الغذائية إلى رفع الأسعار بشكل كبير من دون وجه حق، في ظل غياب المساءلة والمحاسبة.

ولا يخلو الأمر من وجود متنفذين من مقدمي الخدمات، ممن يضربون بسيف وساطاتهم ولا يلقون بالاً لسوء خدماتهم في العقد المبرم مع المستفيدين منها.

«ويعتقد متضررون من رداءة الخدمات، أن (ثقافة الشكوى) بحاجة إلى تربة صالحة كي تنتش بذرتها، بخلاف ما هو عليه الواقع الذي تشوبه المحسوبيات ويحكمه الفساد، ولذلك، لا يمكن تصويب الخلل القائم وردم الفجوة بين مقدم الخدمة والمستفيد، مع وجود معوقات تحول دون ازدهار تلك الثقافة»، حسب قول أستاذ جامعي لـ«الوطن».

ويرى في هذا الخصوص، أن نتائج البدر لا تتطابق في كثير من الأحيان مع حسابات الصدوق «إذ ينبغي محاربة الفساد أولاً بالتزامن مع تعزيز جدوى التقدم بشكاوى، قد تتعارض أحياناً مع تقديم طلب خطي من صاحب الشكوى، الذي ينأى باسمه عن الدخول في مهاترات مع مرتكبي المخالفات، كما في القضايا التموينية، وفي هذه الحالة لا يكفي فقط أن يحض القائمون على السلطة التنفيذية على تنمية ثقافة الشكوى لتحصيل حقوق المتضررين وردع الفاسدين».

مراكز السجل المدني في خان شيخون والمعرة والتح بدأت باستقبال طلبات الحج من يوم أمس

محافظ إدلب لـ«الوطن»: التسجيل مفتوح لمن يرغب حتى القاطنون خارج سيطرة الدولة في حال استطاعوا الخروج

| محمد منار حميجو

أكد محافظ إدلب ثائر سلهب أن مراكز السجل المدني في مدن خان شيخون والمعرة والتح وكذلك مركز خدمة المواطن بدأت باستقبال طلبات المواطنين الراغبين في أداء فريضة الحج، من دون أن يذكر أرقاماً عن عدد المسجلين حتى ساعة إعداد الخبر باعتبار أن الطلبات بدئ باستقبالها من يوم أمس.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين سلهب أنه يحق لأي مواطن التسجيل في هذه المراكز بشكل مباشر بما في ذلك المواطنون القاطنون خارج مناطق السيطرة في حال استطاعوا الخروج من تلك المناطق إلى الريف المحرر الذي يوجد فيه مراكز السجل المدني، مؤكداً أنه تم اتخاذ كل الإجراءات التي تسهل عمل مراكز السجل المدني التي تستقبل طلبات الراغبين في أداء فريضة الحج.

وأعلنت وزارة الأوقاف مؤخراً عن البدء بالتسجيل على فريضة الحج بدءاً من الأول من الشهر الحالي وحتى التاسع من الشهر ذاته على المنصة المخصصة لذلك، كما أعلنت الشركة السورية للاتصالات على رابط المنصة المخصصة للتسجيل، مؤكدة في بيان لها أنه يمكن للراغبين التسجيل على هذه الخدمة من خلال بوابة المعاملات الإلكترونية الداخلية أو مباشرةً من خلال مراكز الإدارة العامة للشؤون المدنية ومديرياتها المنتشرة في المحافظات ومراكز السجل المدني.

وفي موضوع آخر كشف سلهب أنه خلال الشهر الماضي استطاعت ٥٠ أسرة الخروج من مناطق خارج السيطرة إلى الريف المحرر وذلك هرباً من المسلحين الإرهابيين من تلك المناطق، مؤكداً أنه اليوم سوف يقوم بزيارة هذه الأسر بعدما تم تأمين مساكن لهم في إحدى قرى الريف المحرر.

وأشار إلى أنه خلال هذه الزيارة سوف يتم الاطمئنان على هذه الأسر وتأمين كل الاحتياجات التي يطلبونها، لافتاً إلى أنه سوف ترافقه في الزيارة بعض المنظمات للمساعدة في تأمين احتياجات هذه الأسر.

وأكد سلهب أن الخدمات في المحافظة جيدة وأن الأمور تسير نحو الأفضل، مؤكداً أنه تمت الموافقة على العديد من المشاريع الخدمية في الريف المحرر منها تعبيد الطرق والمياه وغيرها من المشاريع الخدمية التي تساعد على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين في الريف المحرر.

وأشار إلى الجهود الكبيرة التي يتم بذلها لتأمين الخدمات التي يحتاجها المواطنون في الريف المحرر.

أسواق بيع الألبسة غير نشطة قبل العيد.. والسبب الأسعار

| القنيطرة - خالد خالد

بدت أسواق القنيطرة شبه خالية من المواطنين والحركة في أدنى مستوياتها مع اقتراب عيد الفطر السعيد وعلى غير العادة كما بالسنوات السابقة.

واشتكى الكثير من أبناء القنيطرة من صعوبة الوضع المعيشي الحالي والذي فرض على كثير من الأهالي العزوف عن شراء كثير من الأساسيات والمتعلقة بمائدة رمضان، حيث فرضت هذه الظروف على كثير من العوائل ثقافة شراء بعض المواد بالقطعة أو الحبة نظراً للارتفاع الكبير بالأسعار، وهذا الأمر أدى إلى استحالة تأمين ثياب العيد.

وأكد عدد ممن التقتهم «الوطن» أن شراء الملابس خارج حساباتهم وقد تكون المرة الأولى التي يُحرم فيها أطفالهم من لباس العيد، كما اعتادوا عليها بالأعياد السابقة ولن يتمكنوا من إدخال الفرحة إليهم بسبب ضعف القدرة الشرائية عند نسبة كبيرة من المواطنين؟

ويقول أبو أحمد وهو موظف: في الأعياد السابقة كان رب الأسرة يحتاج إلى ثلاثة رواتب أو أكثر لشراء مستلزمات العيد لأطفاله ورسم البسمة على وجوههم واليوم وفي ظل ضعف القدرة الشرائية عند المعروفة في دمشق وريفها، وتباينت الأسعار بين محل وآخر، وارتفعت عن العيد الماضي بنسبة لا تقل عن ٢٠٠ إلى ٢٥٠ بالمئة، أما الحلويات والسكاكر فحدث ولا حرج؟!

من جهته طالب عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر عندهم، منوهة بأنه في السابق كانت هناك بدائل عن ألبسة الماركات كالأسواق الشعبية و«البالة» ولكن أسعار فيها اليوم أصبحت تضاهي أسعار الماركات.

واعترف العديد من أصحاب محلات الألبسة والحلويات أن الأسواق راكدة والحركة شبه معدومة.

وفي جولة لـ«الوطن» على محلات الألبسة لوحظ أن معظم المعروضات محلية وأغلبيتها شعبية، نظراً لافتقار القنيطرة لأي محلات للماركات المعروفة في دمشق وريفها، وتباينت الأسعار بين محل وآخر، وارتفعت عن العيد الماضي بنسبة لا تقل عن ٢٠٠ بالمئة وكذلك الأحذية ارتفعت بنحو ٢٠٠ إلى ٢٥٠ بالمئة، أما الحلويات والسكاكر فحدث ولا حرج؟!

من جهته طالب عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر أصحاب الفعاليات التجارية بإجراء تخفيضات وتنزيلات حقيقية على أسعار الألبسة والأحذية ومستلزمات العيد وليست وهمية لتشجيع المواطنين على الشراء وكسر حالة الجمود والركود في الأسواق.

وحول أسباب ارتفاع أسعار الألبسة أوضح صقر أن منتج الألبسة يعطي هامش ربح على القطعة، وكذلك تاجر الجملة، لكن حسب رواج القطعة يزيد سعرها عند تاجر المفرق، فإن كانت القطعة مطلوبة يرفع سعرها ودور مديرية التجارة الداخلية ينحصر بالفواتير ومخالفة البائع المخالف سواء المنتج أم تاجر الجملة أو محل المفرق.

وأكد عضو المكتب توجيه مديرية التجارة الداخلية بتشديد الرقابة على كل الفعاليات التجارية والمواد المعروضة في المحلات ومستلزمات العيد من الحلويات بأنواعها والألبسة «خاصة ألبسة الأطفال» والأحذية الولادية والسكاكر والموالح والمكسرات والمطاعم والخضار والفواكه خلال هذا الأسبوع وفترة العيد، مبيناً أنه سيتم أخذ عينات من بعض الألبسة للتدقيق بها حسب بطاقة البيان لهذه الألبسة.

ولفت إلى أن معامل إنتاج الألبسة تقدم بيان تكلفة ونسبة الأرباح إلى مديرية التموين من تم تدقق الفواتير في جميع المحلات التي تستجر هذه الألبسة من هذا المعمل، مشيراً إلى أن دور المديرية ينحصر بالفاتورة ومخالفة البائع المخالف سواء المنتج أم تاجر الجملة أو محل المفرق، علماً أنه لا توجد معامل على أرض محافظة القنيطرة، ويمكن استجرار الألبسة وغيرها من معامل وتجار دمشق وريفها.

أولويات الشراء بالحسكة تقتصر على الحاجات الغذائية الضرورية

| الحسكة- دحام السلطان

تشهد أسواق العيد بالحسكة مع بدء العد التنازلي لحلول أيام عيد الفطر السعيد إقبالاً بين الجيد والضعيف على الرغم من اختناق الأسواق والازدحام الشديد منذ ساعات الصباح الباكر بالمارة لشراء ألبسة ولوازم العيد، وبشكل خاص نحو محلات ألبسة ومستلزمات الأطفال لإدخال البهجة والسرور إلى قلوبهم «تفريحة العيد».

وبيّن عدد من المواطنين لـ«الوطن»، أن ما دفعهم إلى التبضع لشراء كسوة العيد، يأتي بالدرجة الأولى لأطفالهم لتأمين الألبسة والأحذية لهم، بحسب المساعدات والحوالات بالدرجة الأولى التي تلقّوها من أبنائهم وأقاربهم في المغتربات، لتأمين «كسوة» العيد، مشيرين إلى أن الإقبال على الأسواق، انخفض مقارنة بالأيام التي سبقت أيام أعياد العام الماضي، نتيجة لارتفاع الأسعار التي وصل بعضها إلى مئة بالمئة، موضحين أن اقتصار عملية الشراء باتت تقتصر على القطعة الواحدة بدل القطعتين.

على حين ذكر مواطنون آخرون من «ذوي الدخل المحدود والمفقود» على حد سواء، أن ألبسة العيد باتت بالنسبة إليهم حلماً صعب المنال؟ نتيجة لضيق اليد، موضحين أن الحالة المادية لا تسمح لهم بالتوجّه إلى الأسواق للتبضّع وشراء ألبسة أو أحذية أو حلويات العيد، لأن إمكاناتهم المالية لا قِبَل لهم لها أمام الغلاء الفاحش في الأسواق العيد، مؤكدين أن أولويات الشراء تكمن في الحاجيات الغذائية والاستهلاكية السلعية الضرورية لبيوتهم أمام حاجيات العيد التي اعتبروها من الثانويات وليس الأساسيات أمام ضيق اليد وسوء الحال المعيشي الذي تشهده بيوتهم اليوم.

وأضاف عدد آخر من المواطنين من العاملين في مؤسسات الدولة أن دخلهم الشهري كله لا قبل له بشراء أكثر من قطعتي لباس لطفل من أطفالهم من القطع «المحلية المصدر»، وأن الأسعار تفوق قدرتهم الشرائية، التي لا تتوازى وقيم العرض للكسوة في الأسواق، موضحين أن الأسعار خارج أحياء وسط المدينة في المناطق الواقعة بعيداً عن عيون «المراقبة التموينية الرسمية»، تفوق بكثير حجم الأسعار المتداوَلة في أحياء وسط المدينة.

من جانبهم، بيّن عدد من أصحاب محال بيع ألبسة الأطفال، أن حركة البيع والشراء جيدة وهناك ضغط وازدحام كبير على محالهم في هذه الأيام، لأن معظم المتبضّعين من أصحاب الحوالات الخارجية، وأن إقبالهم بهذه الكثافة على محالهم يعود لانخفاض حجم الأسعار عن الأسعار في الأحياء الأخرى «خارج أحياء وسط المدينة»، موضحين أن أسعار اليوم لديهم ارتفعت مقارنة بالعام الماضي بنسبة ٣٠ بالمئة.